

## إيران: الدولة الإسلامية.. الأخرى

كتبَ الدكتور ميتشل بيلفر في العدد الثالث عشر- الإصدار الثاني من مجلة أوروبا الوسطى للدراسات الدولية والأمنية، بتاريخ: الثاني من كانون الثاني ٢٠١٦، مقالة بعنوان «إيران: الدولة الإسلامية الأخرى». أجدُ من الضروريّ إعادة إحياءِ هذا النصّ وبناء على ما قدّمه من حججٍ ومقاربات، وإسقاطات لآخر التطورات في الشرق الأوسط، وخصوصاً في الخليج العربيّ.

إنّ حصر صفة التمرد على الأعراف والقوانين الدولية والتشدد الديني على الدولة الإسلامية (داعش) هو خطئ منطقي، حيث أن إيران بدورها هي دولة إسلامية أخرى، لا تختلف بشكل كبير عن الدولة الإسلامية المتهاوية في العراق والشام منهجاً أو تنظيمياً.

نلاحظ أنه منذ بدايات تأسيس معالم الدولة بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، اعتمدت ولاية الفقيه على إضفاء الخطاب الديني في عملية هيكلية مؤسسات الدولة. فاختطف رجال الدين آنذاك حصرية الحكم، مما يضفي قداسةً من الغير الجائز أن يتم تحديها، فمن يمكنه أن يخرج على آية الله، المرشد الأعلى للدولة الإسلامية، أو أن يشيطن حرس ثورته الإسلاميين؟! ونفس المنطق يطبق على حزب الله أحد أهم أذرعها في المنطقة.

هذه "القدسية السياسية" لا يمكن أن نجد لها في دول ذات طابع إسلامي، أو حتى عند المنظمات المتطرفة مثل داعش. فالركائز التي بُنيت عليها الدولة تجعل من إعادة تأهيلها، أدلجتها بصيغه عصريه، أو حتى إنشاء سلام مستدام معها ضرب من ضروب اللاواقعية السياسية، لأنها ببساطة "الدولة الإسلامية" بمفهومها المتطرف. حيث أن "أخوة المنهج" في حكومة طهران سعوا إلى اغتصاب حقوق الطائفة السنية وبناء كيان سياسي مثالي مع نظام يعكس قيم إيران وشرعيتها وقوتها كطليعة شعبية-ثيوقراطية.

داعش تبني عقيدتها على أسس الخلافة، أما إيران فكان لها "إماميتها" السياسية لولاية الفقيه، وفي حين أنهما قد تتعارضا عقيدةً ومنهجاً، فكلتاها دولتان ثوريتان يزاوجان أسس الإسلام الراديكالي بمفهوم الدولة الحديثة المتعارف عليها ومؤسساتها.

على الرغم من ذلك، فإن العديد من الساسة، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي، مستعدون للتغاضي عن براغماتية الأصولية المتشددة المتبعة في طهران وعن تجييشها الطائفي بما يتوافق مع مصالحها وانتهاكاتهما لحقوق الإنسان—مما ضمن بقاء منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط ككل، في حالة صراع دولي وطني. وذلك لأسباب استراتيجية بعيدة الأمد تتمحور حول أمن موارد الطاقة، والخوف من تصعيد ستعكس عواقبه بشكل مباشر على الأمن والسلام الدوليين. إن الحفاظ على ذلك التوافق السياسي المبني على المصالح (حتى ولو كان بشكل ظاهري فحسب) يلعب دوراً كبيراً في تقوية نظام الحكم في إيران، ولسوء الحظ إن وهم تحقيق مصالح مشتركة تعود بالنفع على الطرفين يسيطر على هؤلاء الساسة، حيث أن الخطاب السياسي الإيراني لا يتوافق مع نواياها.

اليوم، تخرج فيديريكا موغريني، ممثلة بذلك مصالح فرنسا، بريطانيا، ألمانيا والاتحاد الأوروبي ككل، بصفتها الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية لتستعطف إيران وتثنيها عن تخفيف التزاماتها النووية. فهي تسعى جاهدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من إتفاق مجموعة الخمسة + واحد الموقع في عام ٢٠١٥، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة، وتعد بإنشاء آلية تجارية تسمح فيها للشركات الأوروبية والإيرانية بتقاضي العقوبات الأمريكية. من جهتها فإن هدف واشنطن الأساسي هو توقيع اتفاق جديد، أكثر الزاماً من الاتفاق السابق، يضمن استحالة حصولها على السلاح النووي، ويجبرها على تغيير سياساتها الخارجية التي تتمحور حول دعم منظمات متشددة منتشرة في دول الشرق الأوسط، واحتجاز المرافق الاستراتيجية كخطوط امداد النفط العالمي والنقل البحري كوسيلة لإخضاع المجتمع الدولي وإرهاب الدول المجاورة.

يرافق التصعيد في الموقف الإيراني تصعيد من أذرعها في المنطقة، حيث نرى خطاب حزب الله يتعالى بحرق المدن الواقعة بوجه إيران، وتشديد الميليشيات الحوثية هجماتها على المرافق المدنية والاستراتيجية في السعودية، ودخول الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في العراق على خط التصعيد الأخير.

لذلك فإن الموقف الأمريكي يشكل خطوة استراتيجية على المدى البعيد لأن الاتفاق في أصله هش وقصير الأمد، فقد أسهم بشكل مباشر بمزيد من العوائد المالية بسبب تخفيض العقوبات الدولية على تصدير النفط، مما أدى إلى إنعاش مؤسسة الحرس الثوري الإسلامي داخلياً وخارجياً في قمع المعارضة الإيرانية، كما وأسهم بزيادة نفوذها في المنطقة. بعد تصنيف الولايات المتحدة في ٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٩، للحرس الثوري الإيراني خطوة مهمة في مكافحة الإرهاب العابر للقارات، وتجفيف منابعه. لكن هذا القرار وعلى الرغم من تورط هذه المؤسسة الإرهابية بعدة مخططات إرهابية في أوروبا

العام الماضي، والسلوك الممنهج القمعي لخلق الشعب الإيراني بشتى السبل، لم يلقى أي تأييد أوروبي خوفاً من تبعاته على الاتفاق النووي.

اليوم من الضروري فكّ أحجية صناعة القرار الإيراني وأيدولوجيته، يجب علينا أن نرى أين تتمركز السلطة الحقيقية في الدولة الإسلامية. إن الرؤية الثورية والعقائدية والأيدولوجية لإيران وميليشياتها للعالم الخارجي، ركيزتها الأساسية مستمدة من الخطابات الطائفية المتشددة وعلى فكرة تصدير الثورة الإسلامية للخارج. جواد ظريف (وجه إيران الدولي)، حسن روحاني (رئيسها المحسوب على التيار الإصلاحي)، والمجلس الإيراني (البرلمان) مجرد أدوات يستخدمها قادة الدولة الحقيقيين. حيث تتمركز السلطة الحقيقية في شخص آية الله علي الحسيني الخامنئي، ودائرته المغلقة في مجلس الوصاية وقادة الحرس الثوري؛ هؤلاء هم أصحاب النفوذ الحقيقيين. إن تأييدهم للصفقة النووية لا علاقة له بإعادة إيران إلى حضن المجتمع الدولي، كل ما يتعلق به الأمر هو الرغبة بزيادة قدرتهم المالية، بمعنى أنّ عقوبات أقل تعني المزيد من الأموال والمزيد من الأموال يعني المزيد من القدرات العسكرية التي ستساهم محصلةً بفرض إيران نفسها كقوة في المنطقة. ولا يخفى عن أحد من سيكون الكاسب الأخير عندما تزداد ثروات طهران، بالتأكيد ليس الشعب الإيراني، الذي رغم الانفراج في العقوبات الذي بدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٦، عمّت أرجاء البلاد موجة من الاحتجاجات الشعبية عنوانها الأساسي: تردّي الواقع الاقتصادي الناتج عن تورط طهران بحروب مباشرة ودعم الميليشيات الخارجية.

اليوم، المشهد السياسي يقرأ بعناوينه العربية في دول المنطقة، مع النصر المزعوم للأسد والتوغل الإيراني الطائفي في مرافق الدولة، يضاف عليه دمج الميليشيات الطائفية المتشددة في الحشد الشعبي إلى الجيش العراقي، واستلام حزب الله لزاما السلطة في لبنان، وتعاضم الدّعم للحوثيين وهدمهم لأسس الدولة، يضاف إليه التصعيد الأخير في الخليج. حيث أن إيران تجر المنطقة لحالة من عدم الاستقرار تستطيع فيها قلب معادلات القوة حتى لو أدى ذلك إلى حرب شاملة، لا يرغب أحد بها، حيث أن أوروبا بالتحديد لن تبقى بمعزل عنها إن كان من ناحية تهديد مصالحها الخارجية، أو موجات الهجرة الناتجة عن الحروب. ومع ذلك هناك من يحاجي بأهمية استيعاب إيران ودعم "مسيرة إصلاحها" بأموال العائدة من تخفيض العقوبات.

الخليج العربي، وخصوصاً البحرين والكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية هم أكبر المتضررين من سياسات إيران المتمركزة على تصدير ثورتها الطائفية، مهددة بذلك السلم الداخلي لتلك الدول وتفشي العنف الطائفي. حيث تزود إيران خلايا إرهابية بالمال والسلاح، داعمةً ذلك بخطاب ديني متمثل برويتها الطائفية. على سبيل المثال، يولي الحرس الثوري الإيراني البحرين أهمية استراتيجية، مستفيداً من تنوع النسيج المجتمعي. حيث تلعب على الوتر الطائفي لتنفيذ مصالحها، فسرايا الأشتّر ومظلتها السياسية تيار الوفاء الإسلامي، والجناح العسكري لحزب الله في البحرين، من أهم الجماعات التي جندتها إيران. خاصةً مع تصاعد موجات الثورات العربية لخدمة أجنداتها، حيث تعتبر إيران مملكة البحرين هي المقاطعة الرابعة عشر الإيرانية وحجر الأساس إلى مواجهة مباشرة أكبر مع المملكة العربية السعودية.

لحسن الحظ، فإن التاريخ يكرر نفسه—عادةً. حيث أن وهم مسيرة الإصلاح الذي بدأت الدولة الإسلامية بالترويج له مع ظهور نجم الرئيس الإصلاحي سيد محمد خاتمي في التسعينات، الذي وعد بإيران جديدة وحديثة، قد تمّ إسكاته وتقييده وقمعه من قبل آية الله وجنود الحرس الثوري. أما الذين مازالوا مؤمنين بمشروع إعادة التأهيل، سيزيدون من صعوبة الوضع على المعارضة الإيرانية وحرّاكها المدني، وعلى شعوب المنطقة ككل ورد النظام سيكون بتصعيد قصفها الثوري مؤممة كل شيء يقف في طريقها. إن المعضلة الإيرانية ليست، ولا يجب أن تكون، حول المكاسب المالية قصيرة الأجل لقلّة مميزة، إنها عن الدولة الإسلامية المتأصلة في الحكم واجندتها الإقليمية. الآن من الضروري ربط تخفيف العقوبات بالسلوك الإيراني كبرنامجها للصواريخ الباليستية، تصديرها للإرهاب، استمرار احتلالها لأبي موسى والطنب العلوي والسفلي، تحريضها في البحرين، والأهم من ذلك، خنقها القاسي لشعبها.